متابعات وقراءات

إمطانس شحادة (*)

وقائع إجهاض مطالب الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل

(*) شهدت إسرائيل منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقة، لا من حيث حجمها أو مدتها، ولا من حيث نوعية القوى المشاركة فيها، ولا من حيث مضامين المطالب. بداية الاحتجاج كانت بنصب الخيام في أحد الميادين الرئيسة في تل أبيب، احتجاجا على غلاء أسعار الشقق، سواء للشراء أو الاستئجار؛ وما لبثت أن انتشرت الخيام في ميادين عدد من المدن والبلدات الإسرائيلية الأخرى.

فاجأت جغرافية وديمغرافية الاحتجاج الكثير من المراقبين وصناع القرار في إسرائيل. ولم يتوقع أحد أن تنطلق الحملة من معقل الاقتصاد الإسرائيلي الحديث، تل أبيب، تلك المدينة المعولمة التي تحاكى شركاتها أسواق العالم، وتلاحق إحداثيات بورصات أوروبا

و"الناسداك". كما لم يتوقع أحد ان يقود حركة الاحتجاج شباب ينتمون إلى الطبقات الوسطى وما فوق، والتي هي نتاج التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي منذ ثمانينيات القرن المنصرم، أي نتاج النظام الليبرالي ذاته. وتل أبيب ليست مدينة الفقر واليأس، بل مدينة الأحلام وفقا للمفاهيم الإسرائيلية.

بخلاف حركات الاحتجاج الإسرائيلية السابقة، او التراتبية الاقتصادية الاجتماعية التقليدية في إسرائيل، لم تكن هناك هوية إثنية لهذه الاحتجاجات. فقد كان منشأ الاحتجاجات في الماضي، عادة، من الفئات الشرقية الفقيرة. وكانت الاحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية تتحول الى عناوين وأهداف سياسية، وتترجم بدعم أحزاب يمينية. ولذلك كانت تبقى محدودة للغاية. كذلك فإن حجم المشاركة وتوزيعها لم يكن لهما مثيل. فقد كانت الاحتجاجات واسعة جدا وسلمية وموزعة على معظم المدن والمناطق، بينما

باحث في مركز مدى الكرمل: المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية،
 حيفا. متخصص في الاقتصاد السياسي.

بخلاف حركات الاحتجاج الإسرائيلية السابقة، او التراتبية الاقتصادية الاجتماعية التقليدية في إسرائيل، لم تكن هناك هوية إثنية لهذه الاحتجاجات. فقد كان منشأ الاحتجاجات في الماضي، عادة، من الفئات الشرقية الفقيرة. وكانت الاحتجاجات الاقتصادية الاجتماعية تتحول الى عناوين وأهداف سياسية، وتترجم بدعم أحزاب يمينية. ولذلك كانت تبقى محدودة للغاية. كذلك فإن حجم المشاركة وتوزيعها لم يكن لهما مثيل. فقد كانت الاحتجاجات واسعة جدا وسلمية وموزعة على معظم المدن والمناطق.

اتسمت الاحتجاجات في الماضي بمحدودية المشاركين فيها وباستخدام العنف سواء من قبل المتظاهرين أو الشرطة.

وما هذه الاحتجاجات العامة الا ذروة لتراكم عدد من الاحتجاجات الفئوية، الصغيرة والمتوسطة، التي مرت على المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، من دون ان تلقى حلولا، منها احتجاجات العمال الاجتماعيين، ومعلمي المدارس. إذن، مشكلة الإسكان الحالية هي جزء من أزمة أوسع وأعمق، تتعلق بسلسلة الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية التي عرضتها الحكومات منذ عدة سنوات على أنها إصلاحات اجتماعية ضرورية، إلا أنها تخدم أيضا مصالح وأيديولوجيا. وقد شملت التغيرات والإصلاحات تقليص تدخل الدولة في ضمان العيش الكريم، وتقليص استعمال الموارد العامة لرفع مستوى الحياة.

أما رد فعل الحكومة على مطالب حركة الاحتجاج فقد كان محدودا، من دون عرض اقتراحات عملية فورية، بل الاستمرار في استعمال أدوات الاقتصاد الليبرالي، واتهام خمول البيروقراطية الإسرائيلية، ومركزية الاقتصاد الإسرائيلي. ومن بين الاقتراحات التي جاءت بها الحكومة لحل مشكلة ارتفاع أسعار الشقق اقتراحات تصب في محاولة تسريع عمليات إقرار المخططات، وتنجيع عمل البيروقراطية وإدارة "دائرة أراضي إسرائيل " التي تسيطر على قرابة مع وزارة المالية، قبل بدء موجة الاحتجاج، لمنح تسهيلات وهبات مع وزارة المالية، قبل بدء موجة الاحتجاج، لمنح تسهيلات وهبات والجليل، وفي بنايات مشتركة وبناء مكتظ. أما رئيس الحكومة فقد عرض قانون " لجان الإسكان الوطنية " الذي أقر في الكنيست الإسرائيلي في بداية آب، والذي يقترح إقامة ٦ لجان خاصة لتسريع المصادقة على المخططات في الألوية المختلفة في البلاد. ومع استمرار المصادقة على المخططات في الألوية المختلفة في البلاد. ومع استمرار

حركة الاحتجاج وتوسعها، قررت الحكومة إقامة لجنة حكومية للبت في مطالب حركة الاحتجاج في بداية آب، سميت "لجنة تراختنبرغ" على اسم رئيسها البروفسور مانويل تراختنبرغ.

ترمي هذه المقالة المقتضبة الى مراجعة أبرز توصيات لجنة تراختنبرغ ومدى ملاءمتها لمطالب حركة الاحتجاج، ومراجعة ردود الفعل عليها.

كما سوف نتطرق باختصار شديد الى كيفية تعامل اللجنة مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي في إسرائيل. لكن قبل ذلك لا بد من التطرق إلى البيئة الاقتصادية العامة وسياق حركة الاحتجاج، وربط ذلك مع التحولات في السياسات الاقتصادية في إسرائيل خلال العقد الأخير.

السياق الاقتصادي لاندلاع حركة الاحتجاج

في واقع الأمر لا نتحدث في حالة الاقتصاد الإسرائيلي عن احتجاج الفقراء او الطبقات المسحوقة، فهي غير واسعة في المجتمع اليهودي (١٥٪ من العائلات اليهودية تحت خط الفقر وثلثها من العائلات اليهودية المتزمتة دينيا). أي ان معدلات الفقر لدى الأسر اليهودية غير المتدينة لا تتعدى ١٠٪ من الأسر، وهي بمعدلات مقبولة في الدول المتطورة، وتقع في مجال معدلات الفقر في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التي قبلت إسرائيل عضوا فيها في بداية العام المنصرم.

كما ان الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل في السنوات الأخيرة، بالمجمل، جيدة. فمعدلات البطالة في انخفاض (قرابة ٢٠)، ومستوى الدخل مرتفع (معدل الأجر الشهري قرابة ٢٥٠٠ دولار)، والناتج المحلي يدنو من المعدلات الأوروبية (قرابة ٢٩٠٠٠ \$)، وهناك ارتفاع في معدلات المشاركة في أسواق العمل، ناهيك عن



المطالب الاجتماعية تطفو على السطح.

الجليل والنقب، خاصة للأزواج الشابة، بواسطة منح هبات لشراء المنازل، وخصومات تصل الى قرابة ٥٠٪ و ٢٠٪ من سعر الأراضي وتكلفة البنى التحتية، ودعم أماكن العمل، وتوسيع عرض المنازل. وهو ما يعرف بمخططات تهويد الجليل والنقب. وضخت ميزانيات كبيرة لهذا الغرض، من جهة، وقامت بتقليل عرض المنازل والشقق في المركز من جهة أخرى، لتقوم قوى السوق بدور مكمل ودفع العائلات اليهودية للانتقال الى الجليل والنقب. وبهذا شوهت الحكومة عملية العرض والطلب الاقتصادية لتحقيق مصالح قومية. على الرغم من ذلك، تفضل الكثير من عائلات الطبقات على الرخم من ذلك، تفضل الكثير من عائلات الطبقات الوسطى السكن في المركز، حتى ولو كانت الأسعار أعلى بكثير، بسبب فرص العمل ونوعية وأسلوب الحياة هناك.

إذن، القضية ليست أزمة سكن أو أزمة نقص حاد في المساكن في السوق الإسرائيلية، بل في سياسات شوهت قواعد العرض

أن معدلات التضخم المالي منخفضة، والعجز في ميزانية الدولة آخذ في الانخفاض، والديون الخارجية تنخفض كل عام. لذلك فإن الحديث في الحالة الإسرائيلية عن حالة احتجاج يعكس إرهاق الطبقات الوسطى، والبرجوازية الصغيرة في المجتمع الإسرائيلي، من عبء السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية . وهو إرهاق ناتج عن تمويل الطبقات الوسطى لمشاريع تهويد الجليل والنقب وتمويل دولة رفاه في مستوطنات الضفة الغربية ، من دون ان يترجم هذا الإرهاق الى مطالب سياسية، ونتيجة تآكل القدرة الشرائية للدخل بسبب ارتفاع الأسعار، عالميا ومحليا، وارتفاع اسعار الشقق والمنازل، للبيع او الإيجار، بشكل خاص. وهي القشة التي كسرت ظهر بعير الطبقات الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، إذ ارتفعت منذ العام ٢٠٠٩ أسعار المنازل (البيع والإيجار) بين ٣٠٪- ٤٠٪ في المدن الكبيرة، على الرغم من محاولات وزارة المالية كبح الارتفاع عن طريق الضرائب وتشدد محافظ بنك إسرائيل في شروط منح قروض الإسكان. لكن لم ينفع أي شيء ولم تقمع أدوات الضريبة والفائدة البنكية- أي الأدوات الاقتصادية التقليدية- في خفض الطلب على المنازل. والأرجح ان ذلك يعود الى الخلل الكبير بين العرض والطلب في مناطق المركز (مناطق الطلب المرتفع)، الذي يفسر بالإضافة الى التفسيرات الاقتصادية بعدد من الأسباب السياسية أيضا، منها:

- 1. تشجيع الدولة أغنياء يهود من أوروبا ومن الولايات المتحدة لزيادة استثماراتهم في شراء منازل في المركز الإسرائيلي والقدس، وفي بعض المدن الجنوبية. وقد بلغت حصة صفقات بيع الشقق ليهود أوروبا وأميركا في المدن الجنوبية قرابة ٣٥٪ ٤٠٪ من شراء المنازل الجديدة.
- ٢. قامت الدولة باستعمال سوق العقارات والمنازل كمحرك نمو مركزي في أزمة الأعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٥، حيث خفضت الفائدة البنكية على قروض الإسكان الى قرابة الصفر، وحفزت شركات البناء عبر تسهيلات مالية وبواسطة جهاز الضرائب للاستثمار في سوق الشقق، خاصة في الضواحي. وارتفاع العرض والإغراءات المالية أديا الى ارتفاع الطلب على المنازل بشكل كبير، خاصة شراء منازل للاستثمار (أي بيت ثان أو ثالث للتأجير).
- ٣. قامت الحكومات في العقد الأخير بتشجيع الانتقال إلى

إذن، القضية ليست أزمة سكن أو أزمة نقص حاد في المساكن في السوق الإسرائيلية، بل في سياسات شوهت قواعد العرض والطلب لتحقيق أهداف قومية، وخلقت نقصا في عرض الشقق والمنازل في مركز إسرائيل، ناهيك عن بعض المشاريع الخاصة بالأغنياء، والتي أدت الى ارتفاع أسعار المنازل والشقق في معظم المدن الرئيسة، وإلى شح خاص في العرض في المركز، وزيادة في عرض المنازل في الضواحي وفي النقب والجليل. لذلك، لا يمكن ان تأتي الحلول فقط عن طريق الأدوات الاقتصادية.

والطلب لتحقيق أهداف قومية، وخلقت نقصا في عرض الشقق والمنازل في مركز إسرائيل، ناهيك عن بعض المشاريع الخاصة بالأغنياء، والتي أدت الى ارتفاع أسعار المنازل والشقق في معظم المدن الرئيسة، وإلى شح خاص في العرض في المركز، وزيادة في عرض المنازل في الضواحي وفي النقب والجليل. لذلك، لا يمكن ان تأتى الحلول فقط عن طريق الأدوات الاقتصادية.

مطالب حركة الاحتجاج لم تقتصر على حل مشكلة ارتفاع أسعار المنازل، بل توسعت لترفع مطالب تحقيق "العدل الاجتماعي" و "العيش الكريم " والحد من سلطة "أباطرة المال ". وهنا، وبغية فهم سياق إقامة لجنة تراختنبرغ وتوصياتها، يجب ان نضع هذه المطالب في سياق مطالبة فئات واسعة من المجتمع الإسرائيلي من الحكومة العمل لإيجاد نقطة توازن جديدة بين مقتضيات اقتصاد السوق الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة، وبين الحاجة إلى حد أدنى من التكافل الاجتماعي، وتوفير خدمات عامة واجتماعية من قبل الدولة وتحقيق رفاهية المواطنين، من جهة أخرى. بكلمات أخرى، هي حركة للبحث عن توازن جديد بعد الخلل في التوازن القائم بين مفاهيم تضخيم الربح والمصلحة الشخصية وبين نظام يكبح جشع الأسواق لصالح التكافل الاجتماعي . يأتي هذا في أعقاب توسع النظام الرأسمالي أفقيا وعامو ديا في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، بحيث فاق ما يمكن أن تتحمله الطبقات الوسطى من جهة، وبعد تزايد مؤشرات تآكل مصداقية ومناعة نظام السوق في أعقاب الأزمات المالية العالمية المتكررة من جهة أخرى. إذن، هذه ليست احتجاجات الطبقات الفقيرة ولا معدومي وسائل التأثير على السياسة العامة والرأي العام في إسرائيل. على العكس، فهي احتجاجات إحدى أكثر الفئات تأثيراً في المجتمع الإسرائيلي؛ إنها

حركة المركز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، التي تطالب بادخال تعديلات على النظام الاقتصاد الليبرالي وترويضه من دون ان تغيره.

وانطلاقا من هذا نفهم تعيين لجنة تراختنبرغ وصلاحياتها ومن ثم توصياتها.

عينت اللجنة بتاريخ ٨ آب ٢٠١١، أي بعد أقل من شهر على بدء موجة الاحتجاج ونصب أولى خيم الاعتصام في تل أبيب (١٤-٧-٢٠١)، وكانت برئاسة البروفسور مانويل تراختنبرغ وتضم ١٤ عضوا. وقد استمر عمل اللجنة شهرا ونصف الشهر، اجتمعت خلالهما مع أخصائيين، ومندوبين عن حركة الاحتجاج، وقدمت توصياتها بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠١١، وقبلت الحكومة التوصيات بتاريخ ٩ تشرين الأول ٢٠١١.

وضعت اللجنة نصب عينيها العمل في خمسة محاور تساهم في الاستجابة لقسم من مطالب حركة الاحتجاج: اقتراح هيكلية لتغير سلم الأولويات بهدف خفض العبء عن مواطني إسرائيل؛ تغيير في تركيبة سلة الضرائب؛ جعل الخدمات العامة في متناول الجميع؛ رفع المنافسة في الاقتصاد الإسرائيلي؛ اقتراح خطوات عملية تؤدي إلى خفض أسعار المنازل.

ومن المثير للانتباه أن معظم أعضاء اللجنة جاء من معسكر فكري وجو عام ودي تجاه اقتصاد الاستهلاك والمبادرة، وبالذات الاستثمارات (تبلور منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم)، وفقا لأقوال رئيس اللجنة بعينه. وملامح الأيديولوجيّة الاقتصاديّة لهذا المعسكر بدأت تتبلور منذ منتصف التسعينيات، الى ان تحولت إلى أيديولوجيا اقتصادية مهيمنة بغض النظر عن هوية الحزب الحاكم، وهي تميل إلى قواعد المنافسة وإلى قوى السوق، وتتنازل إلى حدّ



الحراك الاجتماعي في إسرائيل: زخم غير مسبوق.

كبير عن فكرة أن الدولة هي المسؤولة المباشرة عن الرفاه الاقتصاديّ، كما انبثق سابقاً عن الأيديولوجية الاشتراكيّة الصهيونيّة، أي تؤيد انتقالا إلى نظام حكم اقتصاديّ نيو – ليبرالي، وهيمنة نموذج "نيو ليبرالي/ ما بعد رأسماليّ "، " من أبرز ملامحه: تراجع الدّولة عن التدخلّ في السوق، تقليص الضّرائب المباشرة والميزانيّات الاجتماعيّة، بيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاصّ، وخفض أسعار العمل بغية توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبيّة. أ

توصيات لجنة تراختنبرغ

قبل الولوج في توصيات اللجنة من الأهمية بمكان الوقوف، ولو بشكل سريع، على تعريف اللجنة لحركة الاحتجاج والأسباب التي أدت اليها.

تقول اللجنة: إن هناك ثلاثة أسباب مركزية تقف وراء تنامي عدم الرضا لدى فئات واسعة من المجتمع، وشكلت دوافع أساسية لحركة الاحتجاج، وهي: الأول، ضائقة اقتصادية جدية لدى شريحة اجتماعية مركزية في المجتمع الإسرائيلي، خاصة في أوساط عائلات شابة ومشاركة في سوق العمل، ذات تعليم

وتأهيل جيدين، لم يعد بمقدورها تحمل أعباء المعيشة وارتفاع الأسعار بسبب تآكل القدرة الشرائية للدخل؛ الثاني، شعور جدي بتنامي عدم المساواة في المجتمع الإسرائيلي وتزايد غنى الأغنياء على حساب بقية الجمهور وبسبب قربهم من متخذي القرار والسلطة، وأن للدولة جزءا كبيرا في هذا الوضع. من من المشاركة في العبء الاقتصادي والأمني، أي هؤلاء الذين لا من المشاركة في العبء الاقتصادي والأمني، أي هؤلاء الذين لا يعملون ولا يخدمون في الجيش (الفئات المتدينة)؛ الثالث، تزايد الشعور بالغربة بين فئات واسعة من المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالخدمات والذي روفق بانخفاض الثقة بمؤسسات الدولة، وبالخدمات العامة، وتزايد القناعة ان تلك المؤسسات لا تعمل فعلا بهدف خدمة المجتمع يسود فيه العدل الاجتماعي والتكافل وتوفير فرص خلق مجتمع يسود فيه العدل الاجتماعي والتكافل وتوفير فرص والعمل على والعطاء للمجتمع و والعطاء للمجتمع .

التوصيات التي اقترحتها اللجنة تنقسم الى توصيات للمدى المقريب، أي ميزانية العام ٢٠١٢؛ وتوصيات للمدى المتوسط،

التوصيات التي اقترحتها اللجنة تنقسم الى توصيات للمدى المتوسط، اي ميزانية العام ٢٠١٢؛ وتوصيات للمدى المتوسط، اي ميزانيات الأعوام ٢٠١٣- ٢٠١٦؛ وتوصيات للمدى البعيد؛ على أن تلتزم التوصيات كافة بقاعدة أساسية وهي عدم خرق إطار الميزانية والالتزام بحلول في اطار ميزانية الدولة، مما يعني ان أية إضافات في الميزانيات الاجتماعية والخدماتية او خفض ضرائب، سوف تكون بالضرورة على حساب بنود أخرى من الميزانية وعن طريق فرض أو رفع ضرائب في مجالات أخرى، خاصة وزارة الدفاع.

اي ميزانيات الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٦؛ وتوصيات للمدى البعيد؛ على أن تلتزم التوصيات كافة بقاعدة أساسية وهي عدم خرق إطار الميزانية والالتزام بحلول في اطار ميزانية الدولة، مما يعني ان أية إضافات في الميزانيات الاجتماعية والخدماتية او خفض ضرائب، سوف تكون بالضرورة على حساب بنود أخرى من الميزانية وعن طريق فرض أو رفع ضرائب في مجالات أخرى، او تقليص في ميزانيات أخرى، خاصة وزارة الدفاع.

وأوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة للمجال الاجتماعي، خاصة لمجال التعليم للأجيال الصغيرة. وتتضمن التوصيات أن يتم تخصيص ٤ مليارات شيكل لهذه الأهداف في ميزانية العام ٢٠١٢ برفع المبلغ السنوي تدريجيا خلال السنوات الخمس القادمة. أما بالنسبة للمصادر المالية فتكون من داخل الميزانية، وخاصة من خلال خفض ميزانية الأمن للعام ٢٠١٢ بقيمة ٥ر٢ مليار شيكل. وبحسب الخطة المقترحة فإنه سيتم تخفيض الضرائب المباشرة على المواطنين بقيمة ٣٠ مليار إضافي، مما يجعل مبلغ الخطة المقترحة في التوصيات ٢٠ مليار شيكل تخصص لخفض الأسعار وخفض غلاء المعيشة، وتوفير خدمات أوسع للجمهور وخفض تكاليف التعليم وزيادة المداخيل بموجب نقاط استحقاق.

التوصيات في مجالات محددة

- المصادقة على بناء ١٩٦ ألف شقة خلال الأعوام الخمسة القريبة

- بحيث تخصص ٢٠٪ منها لتكون في متناول الجميع.
 - تسهيلات في مجال تقسيم الشقق السكنية .

- التكلفة الإجمالية لمختلف التوصيات في مجال الإسكان: ٣ر١ مليار شيكل خلال خمسة أعوام.

الضر ائب

- إلغاء خطة تخفيض ضريبة الدخل خلال نهاية العام ٢٠١١. الدخل السنوي للدولة خلال العام ٢٠١٢ هو ٥ر٢ مليار شيكل.
- درجة ضريبية تبلغ ٤٨٪ لمن يتجاوز دخله ٤٠٢٣١ شيكل شهريا.
- رفع قيمة ضريبة الشركات إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٢، وربما رفعها إلى ٢٦٪ خلال العام ٢٠١٣.
- رفع ضريبة أرباح الثروة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪، وكذلك إلى ٣٠٪ لأصحاب السيطرة على الشركات الكبيرة.
- ٢٪ زيادة على ضريبة الدخل لمن تصل مدخولاته إلى مليون شيكل في السنة.
- زيادة الحصة التي يدفعها المشغلون من رسوم التأمين الوطني عن المرتبات التي تزيد بـ ٦٠٪ عن معدل الأجور من ٩ر٥٪ إلى ٥ر٧٪.
- إلغاء زيادة الضريبة على الوقود والمخططة للعام ٢٠١٢، بالإضافة لتخفيض ٤٠ أغورا من الضريبة المفروضة على السولار، ٢٠ أغورا من الضريبة على البنزين، و٣٤ أغورا من الضريبة على الفحم.
- إضافة نقطتي استحقاق ضريبي لكل رجل عن كل طفل من أبنائه لم يبلغ الثالثة من العمر.
- تبني توصيات لجنة "كيدمي" لفحص سوق الألبان، والتي أوصت بتخفيض الضرائب.

- إقامة فريقي عمل، يقوم أحدهما بفحص موضوع " شركات المحفظة " التي تتيح لأصحاب الشركات التهرب من دفع رسوم التأمين الوطني، بينما يفحص الفريق الثاني كل موضوع السوق السوداء والدخل غير الشرعي.

التربية والتعليم

- نقل الصلاحيات والمسؤولية عن حضانات الأطفال من وزارة الصناعة والتجارة إلى وزارة التربية والتعليم. تاريخ البدء بتنفيذ هذه التوصية - حتى أيلول ٢٠١٢.
 - مراقبة الحضانات التي تحتوي على ٧ أطفال وما فوق.
- بناء حضانات أطفال ممولة من قبل الدولة لنحو ٣٠ ألف طفل إضافي خلال ٥ أعوام.
- المساعدة في تمويل حضانات الأطفال التي توافق على إخضاع أسعارها لمراقبة الدولة.
- زيادة دورات الإرشاد لمربيات الحضانات وكذلك التأهيل المهني.
 - البدء بتنفيذ قانون التعليم الإلزامي من جيل ٣ أعوام.
- أطر تربوية خلال ساعات بعد الظهر للأطفال في سن ٣ ٩ أعوام (يوم تعليم طويل).
- توسيع نطاق مشروع إعارة الكتب الدراسية ليصبح قطريا، مراقبة أسعار كتب التعليم ومنظومة حوسبة التعليم.

- تخصيص ٥٠٠ فرصة لتلقي التأهيل المهني في كل عام بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥.
- بناء كلية للتعليم ما قبل الأكاديمي (التحضيري) للمتطوعين في صفوف الخدمة المدنية .
- برنامج تجريبي لتعليم تخصصات "البجروت" (الثانوية العامة) بعد دراسة الدين اليهودي (الييشيفوت).
- إلزام كل التلاميذ بإجراء امتحانات " الميتساف " ، حتى في جهاز التربية الدينية ، بدءاً من السنة التعليمية بعد القادمة .
- مراقبة التعليم الابتدائي المهني في المؤسسات التربوية الدينية التي تمولها الدولة.
- الوصول لنسبة ٢٠٪ من التطوع في الخدمة الوطنية ابتداء من العام ٢٠١٥ لدى النساء ابتداء من العام ٢٠١٤.
- تكاليف هذه الخطوات: ٧٦٠ مليون شيكل خلال خمسة أعوام.

المواصلات

- شبكة مواصلات سريعة من الأطراف إلى المركز . البدء خلال العام ٢٠١٢ .
- إصدار بطاقات سفر تدمج بين السفر بالحافلات والقطارات.



ردت قيادات الاحتجاج بشدة وغضب على توصيات اللجنة. ففي مؤتمر صحافي عقد على إثر اصدار توصيات اللجنة، قالت دافني ليف من قيادات حركة الاحتجاج "إننا طلبنا علاجا شاملا للمشاكل، فعرضوا علينا مسكنات أوجاع". أوأضافت أن توصيات اللجنة فيها إهانة لمطالبنا، وهناك هوة شاسعة بين رؤيتنا ورؤية اللجنة. نحن نعرض منظومة اجتماعية مغايرة، وهم يريدون الحفاظ على الوضع القائم.

ليس من الواضح متى يجب البدء بتنفيذ هذه التوصية.

- خطوط مواصلات خاصة بالمسنين، ابتداء من العام ٢٠١٢.
- وضع شروط حد أدنى للوصول إلى الأطراف على شركات المواصلات العامة.
- تشغيل خطوط مواصلات مركّزة للكليات والمؤسسات التعليمية.
- تخفيض بنسبة ٥٥٪ في رسوم المواصلات العامة للطلاب الجامعيين.

غلاء المعيشة

- تقييد محاولات كسب التأييد الاقتصادي بواسطة التشريع عبر الكنيست. وإضافة ميزانيات لمجلس حماية المستهلك حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٢.
- إقامة قسم خاص للمنافسة في سلطة التقييدات الاقتصادية وتوسيع صلاحياته.
- على الهيئة المركزية للإحصاء القيام بنشر معطيات حول المنتجات الاستهلاكية المختارة.
- تخفيض أسعار السلع الخاضعة للرقابة ، مثل الحليب والبيض .
- مجموعة من الإصلاحات في مجالات الإسمنت وزيت الزيتون وغيرهما .

من الواضح أن " لجنة تراختنبرغ" تعاملت مع مطالب حركة الاحتجاج الاجتماعية بأدوات الاقتصاد الليبرالي (اقتصاد السوق)، بهدف احتواء المطالب وتقديم بعض التحسينات على الحالة الاقتصادية للطبقات الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، بما يتماشى مع تعريفها هي للمشكلة، إذ ترى اللجنة الحكومية أن القضية تتعلق بتآكل القدرة الشرائية لدخل الطبقات الوسطى بسبب ارتفاع اسعار المعيشة، السلع والخدمات والمسكن، خاصة في المركز الإسرائيلي،

وتراجع المنافسة في السوق الإسرائيلية .

ولذا فإن الحلول المعروضة تهدف إلى الحد من تآكل القدرة الشرائية، رفع المنافسة في أسواق السلع، الحد من قوة الشركات الاحتكارية، خفض الجمارك على السلع، زيادة المنافسة، إلغاء رفع الضريبة على الوقود، وإعادة الرقابة على بعض السلع.

من جهة أخرى، حاولت اللجنة تقديم بعض الإنجازات العينية لحركة الاحتجاج في بنود لا تحدث خللا في الاقتصاد الإسرائيلي، منها الاستجابة لمطلب التعليم المجاني من جيل ٣ أعوام، ورفع ضرائب الدخل بشكل طفيف على الأغنياء والأغنياء جدا. لكن في جميع الاحوال لم تطرح اللجنة رؤية أو أيديولوجيا اقتصادية اجتماعية جديدة، ولم تطرح عودة لدولة الرفاه، ولم تطرح تغييرا جديا في مبنى ميزانية الدولة، وإنما طرحت تحويلات في بنود الميزانية عن طريق خفض ميزانية وزارة الدفاع وتحويل الميزانيات إلى بنود الوزارات والمصاريف الاجتماعية.

هذه الحلول مقبولة على صناع القرار الاقتصادي في إسرائيل لأنها لا تكسر القالب المعمول به بل تقترح تعديلات طفيفة على مبنى المصاريف. كما أنّها تقترح تطبيقًا تدريجيًا للتوصيات، خاصة في مجال الإسكان، الذي من المستحيل أن تكون فيه الحلول فورية، إلا إذا غيّرت الدولة من سلم الأولويات وحولت الميزانيات المعدة لتشجيع الاستيطان في النقب والجليل إلى برامج دعم للطبقات الوسطى والفقيرة في كافة أنحاء البلاد. والأهم ان تطبيق التوصيات منوط بموافقة الحكومة ومن ثم الكنيست. وفي أرض الواقع لم توافق الحكومة لغاية الآن إلا على بند التعديلات المقترحة في ضريبة الدخل، وكذلك اقرت هذه التعديلات في الكنيست. أما باقي التوصيات فما زالت طور النقاش. "

من الواضح أن توصيات لجنة تراختنبرغ كانت بعيدة عن



تلبية مطالب حركة الاحتجاج، كون قاعدة التعامل مع القضايا وتعريفها مختلفة تماما. فعلى سبيل المثال قالت لجنة سبيفاك - يونا (المنبثقة عن حركة الاحتجاج) إنه لا يمكن الاستجابة لمطالب المحتجين أو تغيير الأوضاع المعيشية وتحقيق العدل الاجتماعي ما لم تتخل الحكومة عن ثلاثة ثوابت في سياستها الاقتصادية: الاستمرار في خفض ضريبة الدخل ؛ عدم فتح ميزانية الحكومة للعام ٢٠١٢ وادخال تعديلات عليها ؛ تقليص حصة القطاع الحكومي في الناتج المحلي. ومن دون التخلي عن هذه الثوابت من الصعوبة بمكان تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. ٧

ويرى يائير كلدور في مقالة نشرت على الموقع الالكتروني لحركة الاحتجاج أن لجنة تراختنبرغ لم تقدم الدعم لحركة الاحتجاج، وأن التوصيات التي قدمتها اللجنة، ابتداء من مجال الإسكان ولغاية توصياتها في مجال رفع المنافسة في الأسواق، ليست إلا اجترارًا لأفكار عرضت في الماضي، وقسم منها يتماشى أصلا مع سياسات الحكومة، وقسم آخر لا يمت لقضايا الاحتجاج بأية صلة. والتوصيات لم تغير من تنصل الحكومة من وظائفها

الاجتماعية تجاه المواطنين، ولم تتعامل بشكل جدي مع تآكل دولة الرفاه، أو تقليص المصروفات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي. ^ ويضيف كلدور: ان ما قامت به اللجنة في مجال الإسكان ليس أكثر من تبني الاقتراحات الموجودة أصلا على طاولة الحكومة، من ضمن ذلك اقتراح نتنياهو للجان تسريع البناء التي عرضها في بداية الاحتجاج. بل والأنكى من ذلك ان قسما من اقتراحات اللجنة يطبق حاليا في الوزارات المعنية، خاصة وزارة الإسكان. إذن لا جديد في التوصيات وهي بعيدة عن ملامسة الحلول المقترحة من قبل حركة الاحتجاج.

كذلك ردت قيادات الاحتجاج بشدة وغضب على توصيات اللجنة . ففي مؤتمر صحافي عقد على إثر اصدار توصيات اللجنة ، قالت دافني ليف من قيادات حركة الاحتجاج "إننا طلبنا علاجا شاملا للمشاكل ، فعرضوا علينا مسكنات أوجاع " . * وأضافت أن توصيات اللجنة فيها إهانة لمطالبنا ، وهناك هوة شاسعة بين رؤيتنا ورؤية اللجنة . نحن نعرض منظومة اجتماعية مغايرة ، وهم يريدون الحفاظ على الوضع القائم . لم نجد في توصيات التقرير أي حلول للعائلات الأحادية الوالد/ة ، ولا لمن لا يملك

الحلول المطلوبة لضائقة العرب مرهونة بتغير السياسات تجاه السكان الفلسطينيين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إقامة مناطق صناعية، وتغيير جذري في جهاز التعليم، وتطوير البلدات العربية، وإضافة مسطحات بناء في البلدات العربية. وهناك جانب خطير في توصيات اللجنة يجب التوقف عنده وهو توصياتها المتعلقة بتعميق الخدمة المدنية، والمقصود بذلك المجتمع العربي حتى لو لم تقل ذلك مباشرة، ودعوتها الى رفع نسبة الخدمة إلى ٢٠٪ من التطوع في الخدمة الوطنية ابتداء من العام ٢٠١٤ لدى الرجال، و٢٠٪ بدءًا من العام ٢٠١٤ لدى النساء.

مسكنا، أو لعمال المقاولين. كذلك هاجم ايتسك شمولي رئيس نقابة الطلاب الجامعيين العامة توصيات اللجنة وقال إن "اللجنة أضاعت فرصة حقيقية لخلق تغيير ما نحو مجتمع أكثر عدلا".

المواطنون العرب في توصيات لجنة تراختنبرغ

أما في ما يخص المجتمع العربي، فلم يتوقع أحد أصلا أن تأتي لجنة تراختنبرغ بحلول للضائقة الاقتصادية للمجتمع العربي، لأن نوعية المشاكل والضائقة الاقتصادية مختلفة إلى حد بعيد، ولكونها غيبت المطالب العربية عن جدول أعمالها. وجلّ الاستفادة ستكون غير مباشرة في حال أدت التوصيات إلى خفض أسعار السلع والخدمات وعدم رفع سعر الوقود.

كما أن مردود الفائدة على المجتمع العربي سيكون محدودًا لأنه لا يعاني فقط من تآكل القدرة الشرائية للطبقات الوسطى، بل من سياسات إقصاء عن عملية التطوير والإنماء الاقتصادية.

الحلول المطلوبة لضائقة العرب مرهونة بتغير السياسات تجاه السكان الفلسطينيين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إقامة مناطق صناعية، وتغيير جذري في جهاز التعليم، وتطوير البلدات العربية، وإضافة مسطحات بناء في البلدات العربية.

وهناك جانب خطير في توصيات اللجنة يجب التوقف عنده وهو توصياتها المتعلقة بتعميق الخدمة المدنية، والمقصود بذلك المجتمع العربي حتى لو لم تقل ذلك مباشرة، ودعوتها الى رفع نسبة الخدمة إلى ٢٠٪ من التطوع في الخدمة الوطنية ابتداء من العام ٢٠١٥ لدى الرجال، و٢٠٪ بدءًا من العام ٢٠١٤ لدى النساء.

وفي هذه المرحلة بعد نشر توصيات لجنة تراختنبرغ وأفول حركة الاحتجاج الجماهيرية، يمكن التكهن بأن حركة الاحتجاج الإسرائيلية لم تنجح في إيجاد تغيير جوهري لدى صانع القرار

في إسرائيل، ولا على صعيد مفاهيم المجتمع الإسرائيلي. ومن المرجح أن تتحول من حركة احتجاج شعبية الى مجموعة ضغط على صناع القرار في الدولة، إذ لم تطرح حركة الاحتجاج برنامجا سياسيا لتحقيق التغيير واكتفت ببلورة مطالب تعرض على صناع القرار. وبغياب تبني أحزاب سياسية لحركة الاحتجاج، والعودة للانغماس في القضايا الأمنية والسياسية في إسرائيل، عادت المطالب الاجتماعية والاقتصادية الى مكانتها الطبيعية، الى المراتب المتأخرة. كما ومن غير المتوقع أن تقوم الحكومة بترجمة التوصيات في قرارات تنفيذية او ادخال تعديلات جوهرية في مبنى الميزانية، إذ لم تعاقب أية حكومة إسرائيلية في السابق في صناديق الاقتراع بسبب الفشل في الأداء الاجتماعي والاقتصادي.

الهوامش

- ا طال ليتمان، "افيا سبيفاك: لا احد يعرف ما هي صلاحيات لجنة تراختنبرغ"،
 موقع كلكاليست (الاقتصادي)، ١٦٠,٨,٢٠١١.
 - ٢ أشير أريان ١٩٩٧. جمهورية إسرائيل الثانية، حيفا، زمورا بيتان.
- ۲ شاليف، ميخائيل، ۲۰۰٤. "هل حولت العولة واللبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد طبيعي"، لدى، داني فيلك واوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولة. القدس: فان لير: ١١٥-٨٤.
- شمعون، بيخلر، ويائير نيتسان، ٢٠٠١. "رأس المال الإسرائيلي والعولمة"، لدى بنيامين كوهين، العودة الى ماركس، تل ابيب: عام عوفيد: ٢٩٠-٢٣٣.
- ه راجعو تقریر ثجنة تراختنبرغ : /http://www.haaretz.co.il/hasite images/images/hashkafa.pdf
- موتي بسوك ويهونتان ليس،"الحكومة تقر توصيات تراختنبرغ"/ موقع هـآرتس ٩,١٠,٢٠١١؛ تسفي لـفي، "الكنيست تقر تعديلات الضرائب"، كلكاليست ١٢٠,٢٠١١، ٥٠ /١٢,٢٠١١.
 معترائب"، كلكاليست articles/0.7340.L-3554261.00.html
- ۷ طال ثیتمان، "افیا سبیفاك: لا أحد یعرف ما هي صلاحیات ثجنة تراختنبرغ"،
 موقع كلكاثیست (الاقتصادي)، ۱۲٫۸,۲۰۱۱.
- ۸ يائير كلدرون، "حتى بدون وجود توقعات مسبقة، قد يخيب الأمل"، 26.9.2011:
 j14.org.il/articles/7352
- بوعاز فيلير، "دافني ليف: طاقم تراختنبرغ يسخر منا"، ynet.co.il. . 27.9.2011 .